

تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية

عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017

Adopting agricultural policies as an entry point to achieve economic development - Presentation of the Algerian experience during the period between 2000-2017

لعساس أسية*

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي - الجزائر

moncef.amira@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول للنشر: 2021/11/19

تاريخ الاستلام: 2021/11/13

ملخص:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على القطاع الزراعي من خلال دوره الحيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتباره الحل الأنجع للجزائر للتصدي للالتزامات الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات، التي صاحبها انخفاض كبير في إيراداتها، بداية من عجز الميزانية العامة للدولة، وصولا إلى تفاقم المديونية الخارجية وارتفاع مستوى التضخم، ولقد توصلت الدراسة أن القطاع الزراعي لا يزال يواجه عقبات ومشاكل تحيل عن بلوغ الأهداف المرجوة. الكلمات المفتاحية: قطاع زراعي، سياسة زراعية، تنمية اقتصادية، تنمية زراعية، واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر. تصنيف JEL: Q10، Q18، Q32، Q16، Q19.

Abstract:

This study aims to highlight the agricultural sector and its vital role in economic development. Investing in agriculture could be the optimal solution for Algeria to cope with different crises, such as the budget deficit caused by a significant drop in revenues, the high level of inflation resulting from the decline in oil prices.

Keywords: Agricultural sector; Agricultural Policy; economic development; Agriculture development; The Reality of Agriculture Production in Algeria.

Jel Classification Codes: Q10، Q18، Q32 ، Q16، Q19.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد خلقت الأزمة الاقتصادية لسنة 2014م عواقب وخيمة على الإيرادات العامة نتيجة تراجع الجباية البترولية بمعدل الثلث في سنة 2015م. وكذا الموارد الإجمالية للميزانية بنسبة 12% هذا ما جعل الجزائر أمام تحدي تنويع منتجاتها واعتمادها على القطاع الزراعي باعتباره أحد ركائز التنمية الاقتصادية والعمل على استغلال ميزات النسبية، ولقد تبنت من أجل ذلك العديد من الإصلاحات والمخططات، والسياسات المشجعة للاستثمار في هذا القطاع.

1. الإشكالية:

بناء على ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

2.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

- ❖ تعتبر الزراعة مصدرا أساسيا للغذاء، فهي تساهم بذلك في تحقيق الأمن الغذائي؛
- ❖ توفير مناصب الشغل؛
- ❖ مساهمتها في الناتج الإجمالي؛
- ❖ جلب العملة الصعبة وهذا بتصدير المنتجات الزراعية.

3.1. أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- ❖ إبراز القطاع الزراعي كبديل لقطاع المحروقات؛
- ❖ إبراز دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية؛
- ❖ تحليل واقع القطاع الزراعي بالجزائر.

4.1. الدراسات السابقة:

❖ دراسة بدر الدين طالبي. سلمى صالحى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 19، العدد: هدفت هذه الدراسة لتحليل واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحليل مختلف مؤشراتها والوقوف على النقائص التي تعاني منها لإيجاد السبل الضرورية لتنميتها.

❖ دراسة طالبي بدر الدين، لعساس أسية، واقع القطاع الزراعي في الجزائر، مجلة معارف، العدد 23، 2017: هدفت الدراسة إلى إبراز الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي، بتبني استراتيجيات مناسبة. وتشخيص جميع العقبات والعراقيل الذي يعاني منها القطاع لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، وخلصت الدراسة أن القطاع الزراعي لا يزال يعاني من التهميش.

❖ Bakari and Mabrouki (2017) "The Effect of Agricultural export on economic growth in south Eastern Europe"

هدفت هذه الدراسة للبحث عن تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا للفترة 2006_2016، حيث تم جمع البيانات واختبارها باستخدام تحليل الارتباط ونموذج الجاذبية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي، والذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاستثمار في القطاع الزراعي بخلق سياسات ناجعة في المجال.

5.1. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على جميع البيانات والمعلومات وتحليلها بطريقة موضوعية لاستخلاص النتائج.

❖ الزراعة والتنمية الاقتصادية:

تتطور المجتمعات والدول نتيجة حدوث تغير متواصل في أسلوب الإنتاج، نتيجة تطور نظم التكنولوجيا المتبعة، وخير دليل على ذلك الثورة الصناعية وما صاحبها من تحولات في شتى الميادين.

تحتل التنمية الزراعية مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من الدول العالم، كما أنها تلعب دورا أساسيا في تسيير سياسات التوسع الصناعي في عدة اتجاهات، ولهذا أصبحت أهميتها كبيرة في تنمية مقدرات الدولة النامية والمختلفة للخروج من هذه الوضعية (قاسم، 1993، صفحة 289).

1.2. مقومات الزراعة وضوابطها:

من الطبيعي أن للزراعة مقومات لا بد من توافرها حتى تقوم بدورها المرسوم لها وتؤدي وظيفتها، منها ما هو بشري يتعلق بالإنسان ومدى قدرته على استغلال المعطيات الطبيعية وكيفية استثماره للطاقات الكامنة في بيئته، والأطر التي أنشأها في مجتمعه، ومنها ما هو طبيعي كالمناخ والمياه والتربة.

وفي ما يلي سنحلل بعض هذه المقومات (ألفرا، 2018، صفحة 52_89)

❖ الأحوال المناخية: يتألف المناخ من عدة عناصر مثل الحرارة والضغط الجوي والرياح والتساقط الرطوبة، فكلها تؤثر في

الحياة النباتية والحيوانية، ولاشك في أن الأمطار بكثرتها أو غزارتها وقلتها وانتظامها أو ذبذبتها هي التي تحدد المناطق الزراعية وأنماطها ونتاجيتها، وبالتالي تؤثر على مناطق الاستقرار السكاني.

❖ التربة: تنوع التربة فنجد منها الغنية بالمواد العضوية وهي من أجود التربة ولكنها معرضة للجفاف، أما في الجزائر فنجد

التربة السمراء ويطلق عليها تربة التل وهي تشقق في فترة الجفاف ولذلك لا بد من تسميدها بالبوتاس، أما التربة الحمراء فهي عبارة عن تربة رملية خفيفة هشّة تكثُر فيها المركبات الجيرية والحديدية. ونجد التربة الصحراوية في المناطق الجنوبية، أما التربة الرسوبية فتوجد في الأودية والمنخفضات ومناطق الواحات وهي تربة منقولة بواسطة المياه والمجري النهرية، أو نتيجة الرسوبات الهوائية وهي خصبة إذا توفر لها الماء.

❖ الأيدي العاملة: تعتبر الثروة البشرية من أهم عوامل نجاح الزراعة وقيامها، حيث أن الفلاح وعمال الزراعة ذوي

الخبرة في هذا المجال من أهم العناصر المؤثرة في ضمان إنتاج جيد من المزروعات، ويجب أن تتوفر لدى هذه الفئة الخبرة والكفاءة.

❖ رأس المال: تحتاج المشروعات الزراعية إلى رأس المال لقيامها، ولتقديم كل ما يحتاجه الزرع من متطلبات لضمان

الحصول على مردود زراعي ومادي من هذا النشاط.

❖ السوق: تعتبر عوامل قيام الزراعة مكتملة لبعضها بعضا، فعنصر السوق مثلا يعد مهما جدا، وذلك لتسويق وعرض

المنتجات الزراعية وإيصالها للمستفيد منها (<http://mawdoo3.com>)

تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017

2.2. مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:

تحتل التنمية الزراعية في البلدان النامية مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، غير أنه لا يزال يعاني من العقبات التي تشكل حاجزا لهما تنميته وتطويره، هذا ما جعلها تعرف عجزا غذائيا، كون حجم إنتاجها لا يغطي حاجياتها الاستهلاكية، مما أدى إلى ارتفاع في الواردات وعجز في ميزانها التجاري.

❖ مفهوم التنمية والأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:

تعتبر التنمية عملية ضرورية لتحريك الدول من حالات التخلف إلى مراحل متقدمة.

- تعريف التنمية: هي العمل على تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن (وشاد، 2002، صفحة 18)، فهي تشمل النمو والتغيير الكمي وكيفي. حسب د. محمد الجوهري أن هناك ثلاث مستويات للتنمية هي (وشاد، 2002، صفحة 18_19):

- المستوى التكنولوجي: يعمل على تغيير أساليب الإنتاج؛

- المستوى الاقتصادي: يهتم بالإنتاجية وتوزيع العائد؛

- المستوى الاجتماعي: يشمل مجالات العلاقات والوعي والمسؤولية ودراسة توزيع القوة والتعليم والدخل.

- تعريف الأمن الغذائي: يقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفرادها، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام إما بإنتاجها المحلي، أو بإنتاج جزء منها واستفاد باقي الاحتياجات من خلال توفير حصة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات (محمد، 2018، صفحة 76).

- تعريف الاكتفاء الذاتي: هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا (محمد، 2018، صفحة 72)، ويكون مرتبط بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للسكان.

❖ علاقة التنمية بالقطاع الزراعي:

أكدت العديد من الدراسات أن هناك علاقة كبيرة ومهمة تجمع بين الزراعة والتنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. فالزراعة تعتبر أحد الأدوات والوسائل المهمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية (<http://www.arab-apl.org>). ومن بين أهم التحديات التي تواجه الدول النامية تزامنها مع مخلفات أزمة اقتصادية عالمية صعبة وارتفاع أسعار السلع الغذائية في ضوء التغيرات المناخية، وتزايد الطلب عليها من طرف الاقتصاديات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية.

❖ دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:

تنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة، ولعل من بين مساهماته ما يلي:

(<http://www.Argonomie.info>)

- مساهمة الزراعة في توفير الغذاء: يهدف النشاط الزراعي إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث يعتبر المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم، وفوق هذا وذاك، فقد أصبح (الغذاء) يستعمل كسلاح يتم الضغط من خلاله على الدول من أجل موقف سياسي أو تأييد لقضية معينة. ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة، فإنه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تؤدي إلى

زيادة المساحة المزروعة ومضاعفة المساحات المروية ورفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى ما يمكن، والاهتمام بالمصادر الرئيسية لإنتاج الغذاء وتنميتها والوصول إلى الوضع الأمثل، حيث أن المضي بالتنمية بخطوات بطيئة لا يؤدي إلا إلى مزيد من العجز في الإنتاج، ومزيد من المواد المستوردة، ومزيد الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات السكان من المواد الغذائية، بما يعني تبعية غذائية للخارج.

- **تقليص أو سد الفجوة الغذائية:** يتحدد حجم الفجوة تبعاً لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعاً كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستمرار واستنزاف الموارد المالية الذي يؤدي بدوره إلى الدخول في المديونية.
- **المساهمة في تأمين النقد الأجنبي:** يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي من خلال زيادة صادراتها وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل استيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئاً ثقيلاً على عاتق الدولة، مما يحد من إمكانيات الاستيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجية التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، على أن لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتج واحد بل يجب تنوع صادرات المنتجات الزراعية.
- **الزراعة كمصدر لليد العاملة:** إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة والتي تكون من مصدر زراعي خصوصاً في المراحل الأولى من عملية التنمية، لأنه لا يوجد هناك مصادر مؤهلة لتوفير هذا الطلب، ومن جهة أخرى قد تكون الزراعة مصدراً لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها القطاعات الأخرى إذا كان نمو السكان الزراعيين يفوق معدل زيادة السكان غير الزراعيين.
- **مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال:** إن الزيادة في الإنتاجية الزراعية تؤدي إلى انخفاض من أسعار المواد الغذائية، وهذا يعني الزيادة في الأجر الحقيقية للسكان ما يترتب عنه زيادة في نسبة المدخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدراً لتوفير رأس المال وذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع.
- **تحسين وضع ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية لبعض المنتجات الزراعية، والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمراً وارداً.
- **استيعاب القوة العاملة:** وذلك من خلال تبني مخططات وسياسات دعم تجنب الفهم الضيق لأنشطة الاستغلال الزراعي وتجنب تركيز الأنشطة المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، وانتهاج بدلاً من ذلك إستراتيجية واسعة لأنشطة الإنتاج والتصنيع والتسويق على مستوى القرى والأرياف، مما سيساهم في حل مشكلة البطالة.
- **الزراعة والفعاليات الاقتصادية الأخرى:** إن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية وزيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق، مما يترتب عنه تشجيع وتطوير عملية التصنيع، ولهذا فإنه غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطوراً مماثلاً أو بمعدلات أكثر ارتفاعاً للقطاع الزراعي.

تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017

- تطور الصناعات الغذائية: تشكل الصناعة الغذائية تحديًا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، والتي تظهر الغاية من إنشائها الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة من أجل إدامة توفير الغذاء للأفراد، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات، وخاصة الموجهة للتصدير، والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار، وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة، والسعي لإيجاد مراكز تصنيعية في مناطق الإنتاج الزراعي، والحد من الهجرة، وتكون المحصلة هي المساعدة على التطوير الاجتماعي والاقتصادي.

❖ السياسات الزراعية:

تعتبر السياسة الزراعية إحدى فروع السياسة الاقتصادية والتي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بلوغ الأمن الغذائي.

1.3. ماهية السياسة الزراعية:

❖ مفهوم السياسة الزراعية:

هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ أنها تعمل على إحداث تغييرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغييرات التي تتناول التركيب المحصولي، والبنية الحيازية الزراعية، والفرن الإنتاجي، وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، وبذلك تعمل على إحداث تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية (النفجي والشريف، 1990، صفحة 95).

❖ السمات العامة للسياسة الزراعية:

لا بد أن تتصف السياسة الزراعية وتعمل على تحقيق مايلي:

- الكفاءة: هذا بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاعتماد على ما يسمى بالميزة النسبية.
- العدالة: وهذا بتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية، والرفع من مستوى دخول العاملين في الزراعة.
- الديمومة: وهذا بتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وخلق المنافسة بين الخواص، وتقديم تسهيلات للمستثمرين، وهذا ما يكفل توفير متطلبات المجتمع من الغذاء بشكل دائم بالكمية الكافية، والجودة المناسبة.

❖ أهداف السياسة الزراعية:

ترمي السياسة الزراعية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها: (<http://www.Mao.gou.jo>)

- زيادة نسبة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء؛
- اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج الزراعي من مياه وأراضي زراعية ورأس المال وأيدي عاملة مع المحافظة على البيئة، وضمان استدامة الإنتاج على المدى البعيد؛
- زيادة الدخل والأرباح الناتجة عن الزراعة وتحسين مستوى معيشة المزارعين والعاملين في الأنشطة الأخرى ذات العلاقة بالزراعة؛
- توجيه الإنتاج الزراعي والغذائي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وأن يكون هذا الإنتاج منافسا من حيث النوعية والسعر؛
- تعظيم القيمة المضافة في الناتج المحلي للنشاطات الزراعية كافة خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؛

- تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية للمساهمة في تحسين الميزان التجاري؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وضمن القطاع الزراعي نفسه؛

- تحقيق التكامل في النشاط الاقتصادي الزراعي بين الدول في مجال إنتاج وتبادل السلع الزراعية والغذائية بموجب أسس تضمن تبادل المنافع بشكل متوازن.

❖ أنواع السياسات الزراعية:

يمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية إلى ثلاثة مجموعات هي:
(<http://www.argonomie.info>)

- سياسات التوجيه الزراعي: تجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، وهدفت إلى تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولقد أعطت ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.
- سياسات الإصلاح الزراعي: الهدف منها تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة.
- السياسات الثورية والزراعية: ولقد طبقت سياسة الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحة العامة.

4. السياسات الزراعية في الجزائر:

طبقت الجزائر سياسات اقتصادية وزراعية متباينة، جاءت متناغمة مع التحولات السياسية والتاريخية المحلية والدولية سننجزها في الجدول التالي:

تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية
عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017

الجدول 1: السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر

السياسة الزراعية	خصائصها
التسيير الذاتي	<ul style="list-style-type: none"> - تسيير المزارع من طرف عمالها - تأميم الأراضي الزراعية والملكيات الكبيرة وإنشاء لجان التسيير الذاتي - إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي - استبدال الديوان الوطني بمديريات فلاحية ولأئية - إنشاء الجمعية العامة للعمال والفلاحين
الثورة الزراعية	<ul style="list-style-type: none"> - التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطورا ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد وعلى مستوى تقني ملائم - التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض، والاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقتضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقتض على استغلال الإنسان - إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها - تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة أو متفرقة.
قانون إصلاحات وخصوصية الأراضي	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير لا مركزية هياكل دعم ومساندة الترقية الفلاحية - التعريف بالمحاور الكبرى للتخطيط الفلاحي - التركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية
برنامج التكيف الهيكلي	<ul style="list-style-type: none"> - إعادة هيكلة العقار واسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابها - سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية - تخفيض قيمة العملة الوطنية - تمويل النشاطات الفلاحية وتحرير التجارة الخارجية
المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	<ul style="list-style-type: none"> - توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة - تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية - تكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة - دعم المشاريع من قبل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
المخطط الوطني لتنمية الفلاحة الريفية	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي - موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها - تحسين الحصول على الخدمات العمومية - تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمار - حماية وتحسين المنتجات الوطنية - تحسين الميزان التجاري

المصدر: (غربي، 2010، صفحة 92_115)

5. واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر:

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي، وبالرغم من الجهود المبذولة والإصلاحات والسياسات المتبناة، إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من المعوقات التي تحد من تقدمه وتنميته.

1.4. الإنتاج النباتي:

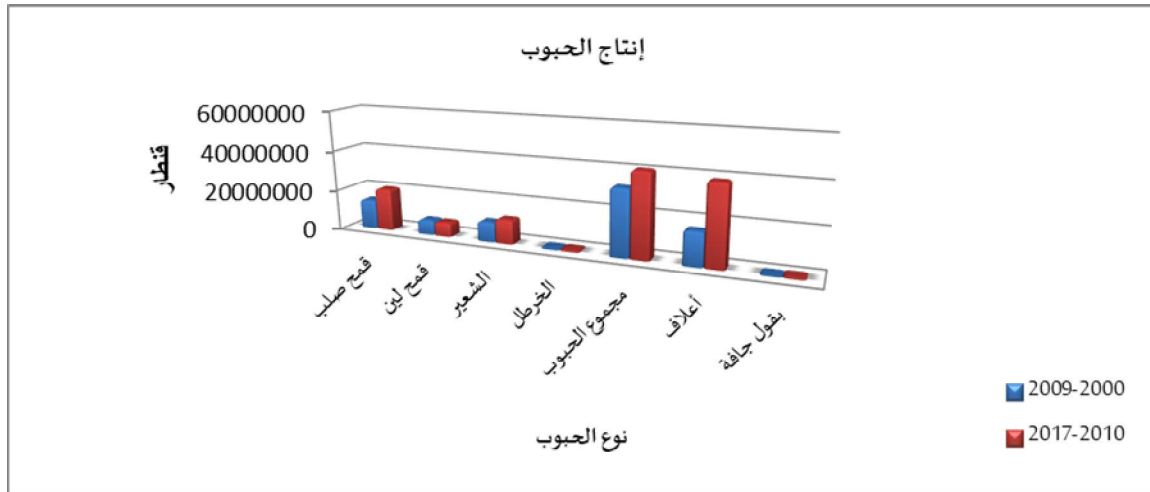
تتمتع الجزائر بثروة نباتية متنوعة، وهذا نظرا لشاسعة الأرض وتنوع المناخ والتربة، حيث تقدر المساحة الصالحة للزراعة لسنة 2017 حوالي 84146.7 كلم² ما يمثل 3.53% من المساحة الإجمالية.

كما بلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي سنة 2017م بـ 10.8% من إجمالي عدد المشتغلين (القطاعات الاقتصادية الأخرى) مقارنة بسنة 2010م الذي بلغ 12.5%، ويرجع نفور فئة الشباب خاصة عن العمل في الزراعة إلى تدني الأجور مقارنة مع القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى برنامج دعم تشغيل الشباب المعروف باسم (الأونساج) الذي أطلقتته الحكومة.

❖ الحبوب: تحتل الحبوب مكانا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني، حيث بلغت المساحة المزروعة 40% من المساحة الزراعية، أي بحوالي 3200930 هكتار خلال سنة 2009-2000م حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74% من إجمال مساحة الحبوب، وقدر إنتاج الحبوب خلال هذه الفترة بنحو 41.2 مليون قنطار.

لأما خلال الفترة 2017-2010 فقد بلغت المساحة بـ 3385560 هكتار بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة، بمعدل إنتاج 32.6 مليون قنطار أي بزيادة قدرها 26%. ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يمثل على التوالي 51% و 29% من إجمال معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

الشكل رقم 1: تمثيل بياني لإنتاج الحبوب

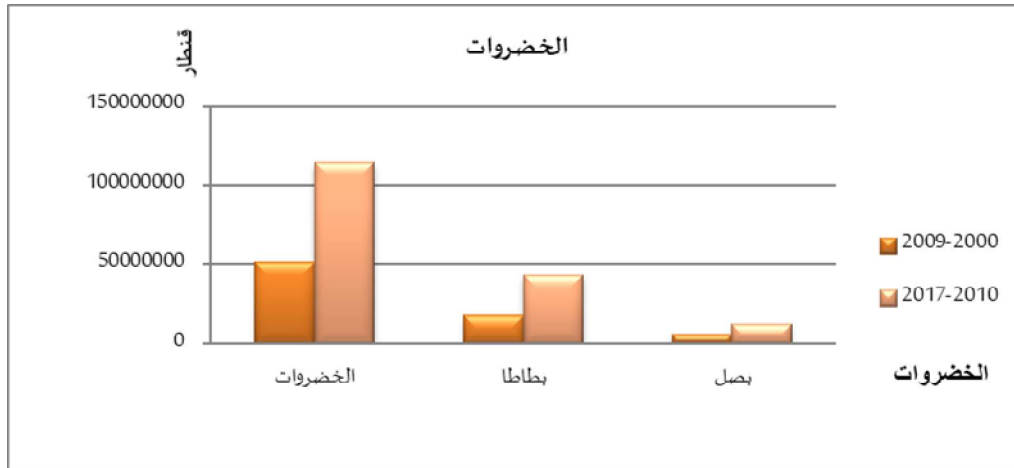


المصدر: (وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري www.ANagriculture 2018. Web site).

❖ الخضروات: ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات بنسبة 44% خلال الفترة 2017-2010 مقارنة بالفترة 2000-2009، حيث زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68% و 35% على التوالي مقارنة بالفترتين، كما ارتفع معدل إنتاج الخضروات خلال 2017-2010 بـ 21% مقارنة بالفترة 2009-2000. وبالنسبة للبطاطا والبصل اللذان يمثلان أكثر من 36% وأكثر من 12% من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها 143% و 102% على التوالي.

تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية
عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017

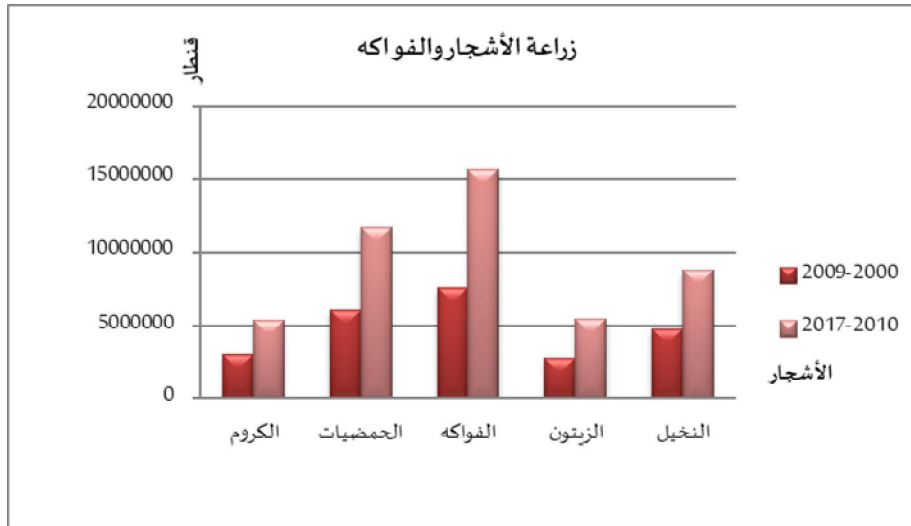
الشكل 2: تمثيل بياني لإنتاج الخضروات



المصدر: (وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري www.ANagriculture 2018. Web site).

❖ الأشجار: غطت الأشجار المثمرة مساحة 396.480 هكتار، و39% منها مخصصة للزيتون، و30% للأشجار المثمرة، و23% للنخيل، و8% للحمضيات، وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2017-2010 نسبة 47% مقارنة بالفترة السابقة بنسبة 58% للأشجار المثمرة، و56% للأشجار المثمرة، و20% للنخيل، و41% للحمضيات، كما ارتفعت مستويات الإنتاج خلال الفترة (2017-2010) مقارنة بالفترة السابقة بالنسبة للأشجار المثمرة بـ 102%، الزيتون 99% الحمضيات 91% والتفاح 82%، والعنب 75%.

الشكل 3: التمثيل البياني لزراعة الأشجار والفواكه



المصدر: (وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري www.ANagriculture 2018. Web site).

2.4. الإنتاج الحيواني:

يضم الإنتاج الحيواني في الجزائر الأشكال التالية: (<http://madrp.gov.dz/ar>)

❖ اللحوم: يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7% مليون قنطار خلال فترة 2017-2010، بزيادة قدرها 55% مقارنة بالفترة 2009-2000 التي قدرت بـ 3 مليون قنطار. كما ازداد إنتاج اللحوم البيضاء خلال نفس الفترة بمعدل نمو بلغ 109% مقارنة بالفترة السابقة.

❖ البيض: بلغ إنتاج البيض بـ 5.7 مليار وحدة أي بمعدل نمو 7.6%.

❖ العسل: قدر معدل إنتاجه 57000 قنطار في الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 25000 قنطار أي بمعدل نمو قدرها 128%.

❖ الصوف: بلغ معدل صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار خلال الفترة 2010-2017 أي بمعدل نمو 5.4% مقارنة بالفترة السابقة.

3.4. مساهمة القطاع الزراعي في تنمية الاقتصاد في الجزائر:

حاولنا التطرق إلى بعض المؤشرات الدالة على وضعية القطاع الزراعي ودوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

❖ حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي: حيث ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي التي قدرت بـ 8.4% سنة 1999م إلى 12.3% سنة 2016م أي بمعدل نمو قدره 3.9%، وهذا كنتيجة للجهود المبذولة والدعم المقدم من قبل الحكومة لتشجيع القطاع كتقديم قروض بدون فوائد.

❖ الصادرات الزراعية: قدر الحجم الإجمالي للصادرات الفلاحية خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2018م 57.835 طن بقيمة مالية تقدر بـ 57579301 دولار، بلغت في سنة 2017م بـ 421282 طن أي قيمته حوالي 43985568 دولار أي بزيادة قدرها 37% (<http://www.djazairss.com/akhbarelyowm/261028>)، وبلغ عدد الدول المستوردة للمنتجات الجزائرية الفلاحية خلال السنة الفارطة 2017م 47 دولة ليرتفع إلى 72 خلال سنة 2018.

❖ الواردات الزراعية: سجلت الفاتورة الإجمالية لواردات الغذائية ارتفاعا طفيفا خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2018م حيث قدرت بـ 7.25 مليار دولار مقابل 7.12 مليار دولار سنة 2017م بارتفاع قدر بـ 130 مليون دولار أي 1.83%، حيث تمثل واردات الحبوب والسميد والدقيق الأبيض أزيد من 36% من تركيبة المواد الغذائية، حيث ارتفعت إلى 2.61 مليار دولار مقابل 2.27 مليار دولار مرتفعة بـ 340 مليون دولار (15%) خلال السنتين (2017-2018م)

(<http://www.commerce.gov.dz>)

6. خاتمة:

يشكل القطاع الزراعي أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاد الوطني وأحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي، ولقد حظى باهتمام واسع من قبل الحكومة لتطويره وتنميته وتعزيز دوره في توفير الأمن الغذائي، وهو ما ترجمته البرامج المختلفة المطبقة، سيما من خلال توفير صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية والإنتاج الزراعي، وهذا من أجل تحسين مستوى معيشة الفلاحين والارتقاء بعالم الريف بصفة عامة.

من خلال هذه الورقة البحثية تم الخروج بالتوصيات التالية:

- ✓ تهمين المساحات الزراعية المتوفرة والعمل على توسيعها، والاستثمار في الأراضي الصحراوية؛
- ✓ توفير مستلزمات الإنتاج بالكم والوقت والسعر المناسب؛
- ✓ ترشيد استعمال الموارد الطبيعية، والبحث عن موارد بديلة؛
- ✓ الاهتمام بالبحث العلمي في المجال الزراعي، والاعتماد على تقنيات الري الحديثة؛
- ✓ تمويل في القطاع الزراعي بالقضاء على البيروقراطية في منح القروض وترقية الاستثمار الفلاحي؛
- ✓ تبادل الخبرات والتجارب بين الجزائر والدول الأجنبية والبحث عن السبل الكفيلة لتطوير قطاعها الزراعي؛

تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية عرض التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017

7. قائمة المراجع:

1. سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد الشريف، (1990)، السياسة الاقتصادية الزراعية، مديرية الكتب للطباعة والنشر، العراق.
2. صبيحي قاسم، (1993)، نظرة تحليلية في مشكل الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عيد الحميد شومان، عمان.
3. غربي فوزية، (2010)، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، دراسات الوحدة العربية، لبنان.
4. محمد عبد العزيز، (2015)، التنمية المجتمعية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
5. وشاد أحمد عبد اللطيف، (2002)، أساليب التخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية للإسكندرية، القاهرة.
6. محمد علي الفراء، (2018)، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي من الموقع: AP.Mareefa-Issu.021 pdf.89-52.
7. محمد السيد عبد السلام، (2018)، الأمن الغذائي للوطن العربي من الموقع: <https://www.kutubpdfbook.com>

7_ <http://mawdoo3.com>

8_ <https://www.arab-apl.org>

9_ <https://www.argronomie.info>

10_ <https://www.mao.gou.jo>

11_ <https://www.albankaldawli.org>

12_ <https://www.djazairess.com/akhbarelyowm/261028>

13_ <https://www.commerce.gov.dz>